PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**October**
DATE:	**06-March-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**30,000**
TITLE :	**Free treatment crisis continues to escalate**
PAGE:	**38-39**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Staff Report**

أزمة «العلاج المجانى» تشتعل

لا تزال الأزمة مشتعلة بين وزارة الصحة ونقابة الأطباء منذ بدأت نقابة الأطباء الأسبوع الماضى تطبيق قرار الجمعية العمومية الطارئة بالامتناع عن تقديم العلاج مدفوع الأجر وتقديم جميع الخدمات الطبية مجانًا للمرضى وهو ما رفضته وزارة الصحة واعتبرته مخالفًا للدستور ويؤثر بشكل كبير على موازنة الدولة إلا أن النقابة أصرت على موقفها واتهمت وزارة الصحة بمخالفة القانون رقم «١٠٦٣» ولا زالت الأزمة مستمرة ولا يزال الأطباء فى حيرة بين تنفيذ قرار النقابة أو الرضوخ لتعليمات وزارة الصحة.

وعن هذه الأزمة تقول الدكتورة منى مينا وكيل نقابة الأطباء إن العلاج المجانى أحد حقوق المواطنين طبقا للقوانين السارية حتى اليوم، موضحة أن الدولة تكفل الإنفاق على الصحة بنسبة ٣ ٪ من الناتج القومى أى من ٩ إلى ١٠٪ من الميزانية العامة للدولة إلا أنها حتى الآن تخصص ٥٪ فقط أى نصف المفروض للصحة.

وأوضحت مينا أن بروتوكول العلاج المجانى الذى أعدته النقابة يتشبث بقرار ١٠٦٣ لسنة ٢٠١٤ الخاص بعلاج حالات الطوارئ مجانا بالمستشفيات، مشيرة إلى أن تذكرة العلاج المجانى تتراوح أسعارها من ٢ إلى ٣ جنيهات بالمستشفيات، واصفة البروتوكول بالمرن والذى يمكن لكل مستشفى التعامل معه طبقا لظروفها لافتة إلى أن التذكرة تكفل العلاج المجانى حتى الساعة ٢ ظهرا بالعيادات الخارجية والاقتصادى بعد الساعة ٢ ظهرا، لافتة إلى أن الاقتصادى بدأ باللائحة ٢٣٩ على أن يكون بحد أقصى ٤٠٪ من إشغال المستشفى ويتم إتاحته بشكل اختيارى للمريض، إما أن يتم فرض رسوم على المرضى للتحاليل والكشوفات فهو أمر غير قانونى وقرارنا بالعلاج المجانى هو إعادة الوضع لصحيحه.

وأشارت مينا إلى أن المواطنين يتعاملون مع الأطباء بشكل عدوانى لأن الإمكانيات ضعيفة ويتم إجبارهم على دفع أموال وشراء الأدوية من الخارج لكن الأدوية يمكن صرفها على تذكرة العلاج المجانى والتحاليل والفحوصات يتم إجراؤها على تذكرة الاستقبال نعلم أننا تأخرنا فى ذلك كثيرا لكن من حق المرضى أن يحصلوا على الخدمة الطبية دون تكاليف لكننا بدأنا فى تطبيقه مع الاحتفاظ بنظام العلاج على نفقة الدولة كما هو دون أى تغيير ونؤكد أن الصحة حق وليست سلعة وسنبدأ فى إعادة الحق للمواطنين ليكون هناك تصالح بيننا وبين المرضى.

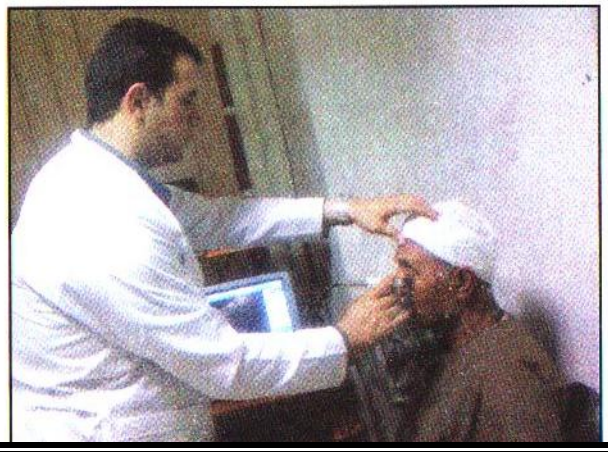

من جانبه، أشار الدكتور هانى مهنى عضو مجلس نقابة الأطباء إلى أنه تم توزيع بيان نقابة الأطباء الخاص بحملة النقابة للعلاج

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

بين «الصحة» و «الأطباء»!

المجانى وإعلامهم بأن جميع إجراءات الكشف الطبى وجميع الفحوصات والعمليات تجرى مجانا، لافتا إلى أن النقابة لم تحدد مدة لتطبيق تلك الحملة أو موعدا للتوقف عنها.

ومن جانبها حذرت وزارة الصحة والسكان الأطباء من الاستجابة لدعوات نقابة الأطباء للإضراب عن العمل داخل العيادات الخارجية بالمستشفيات الحكومية.

وطالبت وزارة الصحة والسكان من مديرى المستشفيات بضرورة استمرار العمل داخل المستشفيات حفاظا على حياة المرضى ، بالإضافة الى توعية المرضى بأهمية الرسوم التى يدفعونها مقابل الكشف فى العيادات الخارجية بالمستشفيات.

وأكد الدكتور خالد مجاهد المتحدث باسم وزارة الصحة أن قرار نقابة الأطباء الخاص بالعلاج بدون أجر مخالف للدستور والقانون وذلك وفقا لنص المادة ٣٨ من الدستور التى تضمنت عدم جواز فرض أى رسم إلا بقانون أو بناء على قانون والدعوة لعدم دفع الرسوم المقررة قانونا هو دعوة الى مخالفة القانون .

وقال إن جميع مستشفيات الوزارة شهدت عملا طبيعيا وأنه تم تقديم كافة الخدمات الطبية المعتاد عليها يوميا طبقا للوائح والقوانين المنظمة للعمل بمستشفيات الوزارة.

وأضاف مجاهد أن المستشفيات لم تشهد أى مشكلات أو تغييرات فى أسلوب تقديم الخدمة الطبية للمترددين لافتا إلى انعقاد غرفة الأزمات بوزارة الصحة لمتابعة العمل بجميع المستشفيات على مستوى الجمهورية.

وأوضح مجاهد أن الرسوم الرمزية التى تحصلها المستشفيات تدخل فى موازنة الوزارة وبالتبعية فى الموازنة العامة للدولة للصرف على أوجه الإنفاق فى قطاعات الدولة.

جدير بالذكر أن وزير الصحة الدكتور أحمد عماد أرسل كتابا دوريا بشأن تنظيم مقابل الخدمات الطبية داخل المستشفيات الحكومية إلى المستشفيات، موضحا فيه بأن العمل داخل المستشفيات على اختلاف أنواعها تنظمه القوانين واللوائح الداخلية لتلك المستشفيات والالتزام بها أمر واجب، مؤكدا ضرورة الالتزام بأحكام القانون واللوائح المنظمة للعمل داخل المستشفيات الحكومية وتوعية فريق العمل على مدى أهمية استمرار سير المرفق بانتظام حفاظا على حياة المواطنين وتوعية المواطن المريض بمدى أهمية الرسوم الرمزية التى يدفعها مقابل الخدمة الطبية المقدمة له.

كما أشار الوزير فى كتابه إلى أن امتناع الموظف عن تحصيل تلك الرسوم أو التذاكر سوف يعرضه إلى التحقيق بوصفه ممتنعا عن تطبيق القانون واللوائح ولإهداره المال العام.